

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 موقف ثابت في دعم السودان

الإمارات اليوم

03 الإمارات رائدة في مواجهة «كورونا» زراعياً

تقارير وتحليلات

04 هل انتصر العالم على جائحة كورونا؟

05 العنصرية ضد السود في أمريكا... حالات فردية أم ظاهرة حقيقية؟

06 طبيعة الرهانات القائمة في المنطقة الحدودية بين سوريا وتركيا

شؤون اقتصادية

07 «اقتصادية أبوظبي» تطلق بوصلة المستثمر

من إصدارات المركز

08 الشراكة الاستراتيجية بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة



موقف ثابت في دعم السودان

دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بدعم السودان الشقيق، وهناك حرص دائم على تقديم كل أشكال العون وتمكين هذا البلد العربي الشقيق من التغلب على التحديات المختلفة التي يواجهها وتجاوز المرحلة الانتقالية التي يمر بها بسلام. وقد اتخذت دولة الإمارات موقفاً داعماً للشعب السوداني منذ اليوم الأول الذي خرج فيه مطالباً بالتغيير بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والفساد؛ ودعمت كل الجهود التي مكنت من تشكيل حكومة انتقالية بكل سلاسة، وهي ملتزمة بدعمها بقوة حتى تستطيع تحقيق الأهداف المشروعة للشعب السوداني في التنمية وتحقيق الاستقرار. وقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، خلال اتصال هاتفي تلقاه من معالي الدكتور عبدالله حمدوك، رئيس وزراء جمهورية السودان الشقيقة، موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت في دعم جمهورية السودان الشقيقة خلال المرحلة الانتقالية المهمة التي تمر بها، معرباً عن تمنياته لهذه المرحلة بإنجاز استحقاقاتها بنجاح، وصولاً إلى تحقيق تطلعات الشعب السوداني إلى التنمية والاستقرار. فالإمارات تدرك حجم التحديات التي تواجه السودان حتى قبل تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، سواء على الصعيد الاقتصادي، حيث ورثت الحكومة الانتقالية إرثاً ثقيلاً ومشاكل اقتصادية صعبة فعلاً، حيث التضخم والبطالة وارتفاع معدلات الفقر؛ أو على الصعيد السياسي، حيث الخلافات العميقة، بل الصراعات السياسية التي لم تكن لتنتهي بسبب سيطرة الحزب الواحد وتهميش الآخرين؛ أو على الصعيد الأمني، حيث الصراعات القبلية والنزاعات المسلحة في العديد من المناطق في الشرق والغرب والشمال والجنوب؛ ومن ثم فإن التحديات التي تواجه السودان غير مسبوقه بالفعل؛ وهذا ما تدركه دولة الإمارات؛ ولذلك فإنها حريصة كل الحرص على مساعدة السودان على التعامل مع هذه التحديات والمشاكل والأزمات؛ ولن تتردد في تقديم الدعم اللازم، بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها كل دول المنطقة، وكذلك دول العالم، التي تحرص الإمارات أيضاً على تقديم الدعم لها والتضامن معها في هذه الظروف الصعبة التي فرضتها جائحة كورونا؛ حيث تتواصل قوافل المساعدات بشكل يومي تقريباً إلى كل أنحاء العالم.

إن التزام دولة الإمارات بدعم السودان الشقيق ليس جديداً؛ بل هو أمر ثابت في سياسة الإمارات وقادتها؛ فمنذ قيام الاتحاد، بل وحتى قبله والمغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في الطليعة دائماً في تقديم المساعدة للسودان، كما هو بالنسبة للدول العربية الأخرى؛ حيث لم يبخل عليه في تقديم كل أشكال الدعم، خاصة خلال الحرب في الجنوب، التي استنزفت مقدرات البلد. وقد واصلت القيادة الرشيدة من بعده النهج نفسه، فكانت السودان على رأس أولويات اهتمام صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، حيث بذلت الإمارات، ولا تزال، جهوداً كبيرة من أجل رفع العقوبات عن السودان؛ وقد كان لها دور رئيسي في التحول إلى الانفراج الذي حصل في العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة، والذي أسفر عن رفع معظم العقوبات، وتواصل الدولة وبمتابعة مباشرة من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، جهودها الحثيثة، من أجل رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب؛ وهذا هدف في طريقه للتحقق قريباً، بإذن الله، وهو غاية بالفعل، حيث ستكون له انعكاسات إيجابية كبيرة جداً على الوضع الاقتصادي في السودان، وسيفتح أمامه أبواباً أوسع للانفتاح على العالم الخارجي، ومن ثم تلقي المساعدات وتحقيق التنمية التي ينشدها كل سوداني؛ حيث تعب السودانيون كثيراً بسبب عقود من الحروب التي لا طائل منها؛ والتي تسببت بتدمير كل شيء تقريباً؛ حتى أصبحت السودان في ذيل قائمة الدولة في التنمية والاستقرار.

إن دولة الإمارات ملتزمة بدعم السودان؛ وستواصل جهودها على كل المستويات من أجل مساعدته على تحقيق التنمية، واستعادة دوره على الساحتين الإقليمية والدولية.

الإمارات رائدة في مواجهة «كورونا» زراعياً

منذ أن أسسها المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في عام 1971، عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على إقرار مجموعة من الخطط والبرامج والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز أمن الغذاء واستدامته، وذلك من خلال تطوير القطاع الزراعي كأولوية كبرى، وجعله محورياً حيوياً بارزاً في تحقيق هذا الأمن، عبر استخدام فضلى الممارسات وأحدث التقنيات التي لم تقف فيها التحديات المرتبطة بالمناخ أمام تحقيق العديد من النجاحات في هذا القطاع، وخاصة على صعيد تقدّم الإنتاج الزراعي المحلي، والتوق لاحقاً إلى تصديره.

وفي ظل أزمة انتشار وباء كورونا عالمياً، كثّفت دولة الإمارات من خططها الهادفة إلى منح مواطنيها والمقيمين على أرضها شعوراً وإيماناً مطلقين بتوافر الغذاء بكميات ونوعيات عالية؛ حيث انتعشت الزراعة بشكل ملحوظ في الدولة، على الرغم من أن سلسلة الإمداد الغذائي فيها لم تتأثر من حيث الإنتاج المحلي أو المخزون الاستراتيجي أو الاستيراد من الخارج. ففي السنوات القليلة الماضية، حققت دولة الإمارات طفرات مهمة في الإنتاج الزراعي الذي وصل إسهامه إلى ما يزيد على مليون طن سنوياً من متطلبات السوق من الخضراوات والفواكه والمحاصيل الأخرى، إضافة إلى وصول عدد المزارع فيها إلى نحو 830 ألف مزرعة.

وأكثر ما يؤكد قدرة دولة الإمارات على الريادة في قطاع الزراعة، وبرغم صعوبة ظروفها البيئية، هو النجاح الذي حققته في مطلع يونيو الجاري، حين سجلت وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع إدارة التنمية الريفية التابعة لوزارة الزراعة والأغذية والشؤون الريفية في جمهورية كوريا الجنوبية، وجامعة الإمارات، نجاحاً في التجارب الأولية لزراعة أصناف من الأرز على أرض الدولة، لتصبح بذلك صاحبة التجربة الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط في زراعة الأرز في بيئة صحراوية؛ وهو ما يأتي ضمن أهداف الدولة الخاصة بتعزيز منظومة البحث العلمي والابتكار والتجارب التطبيقية، وتمكين الاستفادة منها في إطلاق المشاريع البحثية والتطبيقية المتعلقة بالزراعة والغذاء مستقبلاً، بحسب معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة.

واعتمدت دولة الإمارات مبدأ الابتكار واستحداث أنماط زراعية جديدة تسهم في تعزيز تنوع المحاصيل المنتجة محلياً في المستقبل، حيث كانت أول دولة عربية تعتمد المزارع العمودية للمحافظة على الموارد الطبيعية وخفض معدل استهلاك المياه بما نسبته 90% عن المزارع التقليدية. وإضافة لذلك واصلت الجهات المعنية في الدولة تقديم إعانات مالية للقطاع الزراعي وإقرار إعفاءات ضريبية على الأغذية التي يتم إنتاجها محلياً، وذلك في ظل سعي الحكومة إلى تحقيق هدف استراتيجي يقوم على جعل نصف الغذاء المستهلك يتم إنتاجه محلياً. كما بات تركيز الدولة في الفترة المقبلة، وكما قالت وزيرة الدولة للأمن الغذائي مريم بنت محمد المهيري، مؤخراً، وخلال الاجتماع الثاني لفريق تنمية قطاع الزراعة الحديثة، على بحث سبل تطوير قطاع الزراعة الحديثة التي تعتمد بشكل كبير على تعزيز قدرات الطاقة والمغذيات والمياه وتوظيف علم الوراثة في الاستراتيجيات الغذائية كافة، ودمج علوم الزراعة المائية والروبوتات وغيرها من التقنيات، بما يخدم أهداف الزراعة الحديثة ويطور آليات مبتكرة بأيدٍ وطنية، ويخلق نموذجاً مبتكراً لإدارة الأنظمة الزراعية الحديثة يتم تصديره إلى العالم مستقبلاً.

لقد خلقت الأزمة التي يمر بها العالم بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، وما سببه من توقف أو تذبذب في سلاسل التوريد، محفزاً لدولة الإمارات على تأمين مصدر محلي بديل يعزز من استدامة سلاسل التوريد، وتوظيف التكنولوجيا الذكية في أنظمة الزراعة والأغذية المبتكرة وأنظمة الزراعة المغلقة، وعلوم الجينوم والهندسة الوراثية، وغير ذلك من الآليات التي ستجعل الدولة رائدة في المجالات الزراعية، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من مستهدفات الدولة التنموية، التي تتحقق عبر منظومة غذائية قادرة على مواجهة التحديات القائمة والمتوقعة.

هل انتصر العالم على جائحة كورونا؟

برغم أن العالم بدأ يلتقط أنفاسه في سباقه مع فيروس كورونا المستجد الذي جاب أصقاع المعمورة وترك آثاره على وجه الحياة البشرية، وعطل عجلة الإنتاج وفرض على الدول والشعوب دون استثناء ظروفاً استثنائية وإجراءات غير معتادة انطوت على تقليص سقوف الحريات الفردية وإحداث تحولات في أنماط العلاقات الاجتماعية، إلا أن حالة الارتياح وعدم اليقين ما زالت تسيطر على الشعور العام لدى شعوب العالم وحكوماته ومنظماتها.



وألغت وزارة الخارجية الألمانية على موقعها الإلكتروني التحذير من السفر إلى 27 دولة أوروبية، من بينها مقاصد سياحية رئيسية للألمان، مثل إيطاليا والنمسا واليونان وفرنسا وكرواتيا، كما ألغت الرقابة على حدودها مع جيرانها.

وفتحت اليونان مطاراتها الرئيسية أمام الرحلات الدولية، بهدف إنعاش قطاع السياحة الحيوي بالنسبة لها، بعد ثلاثة أشهر من العزل العام، وسيخضع المسافرون القادمون من مطارات تعتبرها وكالة سلامة الطيران الأوروبية على قدر عالٍ من الخطورة لفحوص الفيروس، وسيوضعون قيد الحجر الصحي لفترات تصل إلى 14 يوماً، حسب نتائج الفحوص، فيما أبقى اليونان القيود سارية على المسافرين القادمين من بريطانيا وتركيا، كما سيخضع القادمون من مطارات أخرى لعمليات فحص عشوائية.

أمام كل هذا الاندفاع والتفاؤل يأتي تسجيل الصين التي انطلق منها الوباء في أواخر العام الماضي ليجتاح العالم، 49 إصابة جديدة في يوم واحد، منها 36 إصابة في مدينة واحدة هي العاصمة بكين ليثير المخاوف من موجة انتشار جديدة للوباء، كانت قد حذرت منها منظمة الصحة العالمية على لسان مديرها الإقليمي في أوروبا، هانز كلوغي، الذي أكد أن هناك تهديداً واضحاً بحدوث موجة ثانية للفيروس الذي قد يصبح مدمراً في حال لم يتم إيقافه.

المنظمة الدولية التي تقول إنها رصدت زيادات طفيفة في الإصابات في بعض الدول التي قامت بتخفيف إجراءات العزل، دعت الناس إلى الاستمرار في حماية أنفسهم من الفيروس، لأن الفيروس لم ينته بعد، ولن ينتهي إلا في اللحظة التي لا يعود فيها موجوداً في أي مكان من العالم، وهو ما لن يتم إلا بعد إنتاج علاج شافٍ من المرض ولقاح فعال مضاد له، وعندها فقط سيكون بإمكان العالم أن يتنفس الصعداء وأن يعلن فعلاً أنه انتصر في معركته ضد العدو الخفي.

في ظل التراجع في أعداد الإصابات والوفيات الناجمة عن المرض الذي اصطلح على تسميته «كوفيد-19» الذي شهدته الكثير من دول العالم، وتحت ضغوط الخسائر الاقتصادية الهائلة التي أثقلت كاهل الحكومات والشركات والمؤسسات والأفراد، أعلنت العديد من الدول تخفيف إجراءات الإغلاق والحجر الصحي المفروضة في بلدانها وإعادة فتح الاقتصاد بشكل كلي لدى البعض وجزئي لدى البعض الآخر، مع الاستمرار في تطبيق الإجراءات الاحترازية لمنع إعادة انتشار الفيروس، ومن بينها استخدام الكمامات الواقية في الأماكن العامة، واتباع قواعد التباعد الجسدي. وتبدو الأمور في دول أوروبا مبشرة في مجال التعافي من الجائحة وتجاوز تبعاتها كنتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها هذه الدول والتي كانت المحطة الثانية بعد الصين التي ضربها الفيروس بعنف، إذ انطلق كورونا إليها من إيطاليا التي عانت بشدة انتشاره الواسع وضراوة هجمته، قبل أن تتمكن أخيراً من كبح جماحه والسيطرة عليه أواخر مايو الماضي، حيث أعلنت فرنسا على أعلى المستويات السياسية فيها، وهو الرئيس إيمانويل ماكرون السيطرة على وباء كورونا ورفع الحجر الصحي كاملاً وعودة الحياة إلى طبيعتها في جميع أراضي البلاد مع مواصلة المعركة ضد المرض واتخاذ كامل الاستعدادات لاحتمال عودة تفشي الفيروس مجدداً. وعلى ضوء ذلك استعادت المطاعم والمقاهي نشاطها كاملاً، وأصبح التنقل بين الدول الأوروبية وفرنسا متاحاً في حين سيعود الطلاب إلى مقاعد الدراسة يوم 22 يونيو الجاري.

وكان وزير الصحة الفرنسي أوليفييه فيران قد أكد أن أسوأ مرحلة من الوباء قد انقضت في فرنسا، لكنه دعا الناس إلى توخي الحذر لأن الفيروس لم يهزم بالكامل ولا يزال يواصل الانتشار. ألمانيا أيضاً أعلنت إمكانية تخفيف التحذير من السفر إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي خلال الأسابيع المقبلة، وذلك بحسب الأوضاع في كل دولة، غير أنها لن تستخدم أي طائرات تابعة للحكومة الألمانية بعد الآن في حملات إعادة السائحين الألمان في الخارج، وستستبدل هذه الآلية بتقديم الدعم للسائحين الألمان في حال حدوث حظر للتجوال أو فرض قيود على السفر في الدول التي يقضون فيها عطلات، من خلال إعادتهم إلى ألمانيا على متن رحلات طيران عادية على نفقتهم الخاصة.

العنصرية ضد السود في أمريكا... حالات فردية أم ظاهرة حقيقية؟

أثارت عملية قتل رجل أسود أعزل في جورجيا الأمريكية مجدداً، برصاص شرطي أبيض، أسئلة كثيرة حول الإجراءات التي اتخذتها السلطات للتعامل مع هذه الظاهرة والحد منها؛ وأظهرت أن مسألة العنصرية تبدو أعمق بكثير مما يتم طرحه، وتتجاوز السلوك الفردي أو المعزول، وقد تكون بالفعل ثقافة سائدة داخل جهاز الشرطة، وربما خارجه.



الشرطة شقتها، في مدينة لوييفيل بولاية كنتاكي، كجزء من التحقيق بتهم المخدرات، ولم يعثروا على أي ممنوعات في بيتها. ولم يمرّ شهران على الحادثة حتى وقعت حادثة مقتل فلويد، ثم تبعها بأيام مقتل رجل أسود يدعى رايشار بروكس بعد فراره من الاعتقال، وهو لا يشكل أي تهديد.

هذه بالطبع أمثلة على حالات أثارت موجات غضب واحتجاجات شعبية، بينما هناك الكثير من عمليات قتل كثيرة وقعت على أساس عنصري في الولايات المتحدة؛ وسواء كانت تمثل ظاهرة أو لا، فهي تشير إلى أن هناك عنصرية متفشية في جهاز الشرطة الأمريكي؛ فحوادث القتل تستهدف عادة، إن لم يكن دائماً، السود أو الذين هم من أصول إفريقية؛ وهي تتم في الغالب أثناء عمليات اعتقال، ومعظم الحالات كان واضحاً أنها لا تشكل أي تهديد للشرطة؛ بينما سجلت الكاميرات الكثير من محاولات الاعتقال التي كان البيض يقاومون فيها بشدة رجال الشرطة، ولكن تجري معاملتهم بشكل مخالف، بل ولا يوجد هناك حوادث قتل مسجلة كما يحدث للسود.

هذا كله يؤكد أن هناك عنصرية ممنهجة ضد السود الذين يعانون، ومناطقهم، أعلى معدلات الفقر والبطالة، وانتشار المخدرات؛ وبدلاً من أن تقوم الدولة بحل مشاكلهم وتنمية مناطقهم، تقوم أجهزتها التي يفترض أن تحميهم، بقتلهم لأتفه الأسباب، فما أظهرته الكاميرات يدل على أنه لا قيمة لحياة البشر لدى الكثير من هؤلاء؛ وربما ما لا تظهره الكاميرات أعظم، ولا يقل خطورة.

ما كادت الجراح التي تسبب بها مقتل المواطن الأمريكي من أصل إفريقي جورج فلويد، يوم 25 مايو 2020، على يد شرطي أبيض، تلتئم حتى وقعت حادثة قتل أخرى مماثلة تم تصويرها على الهواء مباشرة، حيث أقدم شرطي بشكل متعمد على قتل رجل أسود أعزل، ولم يكن يشكل أي خطر على الشرطة؛ بل تم استهدافه من الخلف وهو هارب من محاولة اعتقاله لفشله في اختبار تعاطي الكحول؛ ما أثار موجة سخط في العالم (الحقيقي)، حيث خرجت مظاهرات كبيرة في جورجيا، تخللتها عمليات عنف وحرق، وفي العالم (الافتراضي) أيضاً، حيث اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعي موجة من الغضب، وخاصة أن الحادثة وقعت بينما ما زالت قضية فلويد تتفاعل داخل أمريكا وخارجها.

والحقيقة أن هاتين الحالتين ليستا معزولتين، وهناك عشرات، بل مئات، من حالات القتل التي تحدث للسود سنوياً، وقد سبق أن فجرت بعضها احتجاجات واسعة؛ فقد قتلت الشرطة تلميذاً أسود عام 2012، وتمت تبرئة الشرطي، وقد أشعلت تلك الواقعة فتيل حراك «حياة السود مهمة» الاجتماعي، التي أعطى لها مقتل فلويد أبعاداً أوسع؛ وفي عام 2014 قُتل رجل أسود مختنقاً في نيويورك، بعد اعتقاله للاشتباه ببيعه السجائر غير الخاضعة للضريبة؛ وفي العام نفسه قُتل شاب أسود عمره 18 عاماً بالرصاص، بعد مشادة مع ضابط الشرطة، الأبيض، في فيرغسون بولاية ميزوري؛ وفي عام 2015، قُتل رجل أسود بثلاث طلقات في الظهر، أثناء فراره من الشرطة في نورث تشارلستون بكارولينا الجنوبية؛ وبعد أسبوع من هذه الحادثة قُتل شاب أسود عمره (25 عاماً) أثناء اعتقاله. وفي العام نفسه انتحرت شابة من السود بعد توقيفها من قبل الشرطة بسبب مخالفة مرور بسيطة؛ وفي عام 2016 أطلق شرطي النار على رجل أسود بعدما طلب منه التوقف على جانب الطريق، في مدينة فالكون هايتس بولاية مينيسوتا، فأرداه قتيلاً. وفي عام 2018، قُتل شاب أسود في شفته، على يد شرطي، خارج أوقات خدمتها الرسمية؛ وفي عام 2019 قُتلت طالبة طب من السود بالرصاص داخل غرفة نومها الخاصة، في مدينة فورث وورث بولاية دالاس، على يد ضابط شرطة. وفي مارس من هذا العام قُتلت طييبة طوارئ شابة بثماني طلقات، عند مدهامة عناصر

طبيعة الرهانات القائمة في المنطقة الحدودية بين سوريا وتركيا

سمحت الحدود السورية-التركية لتركيا بلعب دور أكبر في سوريا، وتحقيق طموحاتها في المنطقة، كما يقول خضر خضور، الباحث غير المقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، في تحليل نشره على الموقع الإلكتروني للمركز.



المناطق ستؤثر بشكل كبير في الاقتصاد السوري المحلي.

المعبران الحدوديان الرئيسيان بين سوريا وتركيا هما معبر باب السلامة، الذي يصل محافظة إدلب بمحافظة هاتاي التركية، ومعبر باب الهوى، الذي يصل شمال حلب بمحافظة هاتاي كلس وغازي عنتاب. وهذان المعبران هما بمنزلة شريان حياة لتلك المناطق الواقعة في شمال سوريا وغير الخاضعة لسيطرة نظام الأسد، وهما من المسالك الرئيسية للأشخاص والسلع. صحيح أن ثلث الشعب السوري يرتبط بطريقة أو أخرى بتركيا اقتصادياً وإدارياً، إلا أن السوريين ما زالوا يعملون في داخل المشهد الاقتصادي السوري. أما على الصعيد العسكري، فيبدو أن الحرب في سوريا وصلت إلى خواتيمها؛ فوفق الاتفاق المبرم في مارس الماضي، سيسيطر نظام الأسد على الطريقين السريعين الدوليين M4 و M5، اللذين يربطان مدناً رئيسية كحلب ودمشق واللاذقية بعضها ببعض وبشرق البلاد أيضاً. بيد أن سيطرة النظام لن تتمدد إلى الحدود مع تركيا.

وبالتالي، لن تكون المنطقة التي تسيطر عليها تركيا في شمال سوريا جزءاً من سوريا ولا من تركيا أيضاً، بل ستصبح بمنزلة منطقة عازلة بين الطرفين، وستلعب في الوقت نفسه دوراً اقتصادياً مهماً. فعلى الجانب التركي، في محافظات كغازي عنتاب وكلس وهاتاي، تجمع روابط اقتصادية وثيقة بين العديد من الأتراك والسوريين المقيمين على الجانب الآخر من الحدود. وعلى هذا الأساس، ستجلب هذه المنطقة العازلة فوائد اقتصادية كبيرة لكلا الجانبين، إذ إن الأتراك والسوريين المقيمين على جانبي الحدود يقيمون منطقة تكون فيها ممارسة الأنشطة التجارية عملية آمنة.

وقعت روسيا وتركيا في مارس 2020 اتفاقاً لوقف إطلاق النار في إدلب، بعد الحملة العسكرية العنيفة التي شنتها النظام السوري وقواته المسلحة لاستعادة السيطرة على مناطق شاسعة في شمال غرب سوريا. وتنص بنود الاتفاق على أن تحتفظ تركيا بموطئ قدم في إدلب؛ ما يعني أنها ستتحكم فعلياً في دفة الاقتصاد المحلي، وخاصة أن الأتراك أطلقوا مشاريع استثمارية كبيرة في المنطقة، ونشروا أعداداً ضخمة من القوات في إدلب. وقد تفضي هذه الخطوات في نهاية المطاف إلى إنشاء منطقة حدودية بين تركيا وسوريا، بعد أن يربط الجيش التركي المناطق المختلفة التي باتت تحت سيطرته في شمال سوريا بعضها ببعض.

وحتى الآن، أدت العمليات العسكرية التركية إلى إقامة 4 مناطق حدودية سُمي كل منها تيمناً بالعملية العسكرية التي نفذتها أنقرة للسيطرة على الأراضي. فقد نجم عن عملية «درع الفرات» في العامين 2016 و2017 إحكام تركيا قبضتها على محافظة حلب الشمالية؛ وفي عام 2018، سيطرت على محافظة حلب الشمالية الغربية في أعقاب عملية «غصن الزيتون»؛ ثم في عام 2019، سعت تركيا من خلال عملية «نبع السلام» إلى احتلال مناطق واقعة شرق الفرات؛ وفي عام 2020، أطلق الجيش التركي عملية «درع الربيع» في إدلب.

ويُشار هنا إلى أن ديناميكيات الحرب السورية تبدلت جذرياً بعد بدء التدخل العسكري الروسي في عام 2015، حيث وضع هذا التدخل حداً للجهود الجديّة الرامية إلى تغيير نظام الأسد، ودفع المتمردين، بما في ذلك المجموعات الإسلامية المتشددة، شمالاً نحو المناطق المحايدة للحدود التركية. ونتيجة لذلك، يتمركز اليوم عشرات الآلاف من المسلحين بالقرب من الحدود التركية، كما أن عدد السوريين المقيمين في تركيا يبلغ حالياً 3.6 مليون نسمة، يقطن 1.5 مليون منهم في المدن الواقعة على الحدود الجنوبية أو بجوارها، ومن ضمنها غازي عنتاب، وكلس، وهاتاي، وأورفة. ويعيش نحو مليوني سوري آخرين على الجانب السوري من المنطقة الحدودية.

وسجل السوريون نحو 3 آلاف شركة تجارية في تركيا، العديد منها في إطار شراكات مع الأتراك؛ لتوزيع منتجاتهم وسلعهم في هذه المناطق الحدودية السورية الأربع، ومنها إلى جميع أنحاء البلاد. إذن، لا شك أن سيطرة تركيا على هذه

«اقتصادية أبوظبي» تطلق بوصلة المستثمر



الاستثمارية، بحسب معالي محمد علي الشرفاء، رئيس الدائرة. ووفقاً لراشد عبدالكريم البلوشي، وكيل دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي، فإن المرحلة الأولى من مشروع بوصلة المستثمر تتضمن بيانات المنشآت الاقتصادية المرخصة في إمارة أبوظبي كالاسم التجاري والأنشطة المرخصة وبيانات التواصل، بما يوفر العديد من الخيارات أمام المستثمرين ورجال الأعمال والمستهلكين على حد سواء لتحديد مواقع المنشآت الاقتصادية المرخصة وتوزيعها الجغرافي وأماكن تجمعها بشكل دقيق في مناطق الإمارة الثلاث أبوظبي والعين والظفرة.

أطلقت دائرة التنمية الاقتصادية-أبوظبي منصة «بوصلة المستثمر» الإلكترونية لمنشآت التراخيص الاقتصادية «التجارية والصناعية» في إمارة أبوظبي عبر موقعها الإلكتروني www.adbc.gov.ae وذلك في إطار مبادراتها الرامية إلى تعزيز توجه حكومة إمارة أبوظبي للتحويل الرقمي الشامل لجميع خدماتها، بما يخدم المستثمرين وأصحاب الأعمال والمستهلكين. وتمثل بوصلة المستثمر منصة إلكترونية تفاعلية مهمة تعزز من تنافسية قطاع الأعمال والاستثمار في إمارة أبوظبي، باعتبارها أداة أو وسيلة مهمة، تمكن المستثمرين ورجال الأعمال من دراسة مشاريعهم الاستثمارية من خلال قاعدة البيانات التي توفرها لتراخيص الأنشطة الاقتصادية والخدمات في أبوظبي، وذلك في إطار حرص الدائرة على جذب المزيد من الاستثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، ما يعزز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي، من خلال توفير حلول ذكية وتقنية تسهل على المستثمرين اتخاذ قراراتهم وتشجيعهم على المضي بسهولة في تأسيس مشاريعهم

السعودية ترفع الحظر وتعلن عودة جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية



أعلنت وزارة الداخلية السعودية، أمس السبت، رفع منع التجول بشكل كامل في جميع مناطق المملكة، والسماح بعودة جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية. وتم رفع منع التجول بشكل كامل؛ ابتداءً من الساعة السادسة من صباح اليوم الأحد في جميع مناطق ومدن المملكة، والسماح بعودة جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية. وأكدت الوزارة ضرورة الالتزام الكامل بتطبيق جميع البروتوكولات الوقائية المعتمدة لجميع الأنشطة، والالتزام بالتباعد الاجتماعي وارتداء الكمامة. وأكدت الداخلية استمرار تعليق الرحلات الدولية وكذلك الدخول والخروج عبر الحدود البرية والبحرية حتى إشعار آخر.

الريال الإيراني يهبط إلى أدنى مستوى على الإطلاق أمام الدولار

سجل الريال الإيراني، أمس السبت، أدنى مستوى له على الإطلاق مقابل الدولار في السوق غير الرسمية بعد يوم من تعرض طهران للتوبيخ من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، ما زاد من الضغوط الناجمة عن العقوبات الأمريكية وتفشي فيروس كورونا. وبلغ السعر المعروض للدولار 193 ألفاً و300 ريال مقابل 188 ألفاً و200 ريال يوم الجمعة، وفقاً لموقع بونباست.كوم الذي يتابع السوق غير الرسمية. وذكرت صحيفة (دنيا الاقتصاد) اليومية أن سعر الدولار بلغ 190 ألفاً و800 ريال. وقال عبد الناصر هممتي، محافظ البنك المركزي الإيراني، إن الأثر النفسي لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الريال مبالغ فيه، وإن الاقتصاد الإيراني يمكن أن يتكيف مع الضغوط الإضافية. وأضاف في منشور على أنستغرام «الظروف التي تسبب فيها فيروس كورونا والضغط المؤقت على سوق الصرف الأجنبي.. والجو النفسي الناجم عن قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب ألا يعطي إشارة خاطئة». وتابع قائلاً «على الرغم من عائدات النفط المحدودة فإن ميزان النقد الأجنبي للبلاد جيد وسيستمر البنك المركزي في تقديم العملة المطلوبة.. على الرغم من الضغوط الأمريكية المستمرة». وفقد الريال نحو 70% من قيمته على مدى عدة أشهر حتى وصل إلى 190 ألفاً مقابل الدولار في سبتمبر 2018 وسط طلب كثيف على الدولار بين الإيرانيين الذين خشوا تقلص صادرات إيران النفطية وأن يتأثر اقتصادها بشدة بسبب انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات.

الشراكة الاستراتيجية بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة

خيار بناء محطات من هذا النوع من الطاقة. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تصبح بذلك الدولة العربية الأولى التي توظف الطاقة النووية المدنية، وأول من يستخدم الصادرات النووية الكورية الجنوبية.

وبما أن إنشاء محطات للطاقة النووية ليس بالمهمة اليسيرة، فإن تطوير حقول النفط والغاز يظل الميدان الأكثر حيوية للتعاون الاقتصادي بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ فدولة الإمارات هي ثاني أكبر مصدري النفط إلى كوريا الجنوبية. ومن هنا، يتأتى تفاعل المصالح المتبادلة بين البلدين بالنسبة إلى القضايا النفطية.

وتستهدف هذه الدراسة، استشراف خصائص الشراكات

الاستراتيجية بين الدول الحديثة النشأة وأنماطها، متخذة من العلاقات القائمة بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً. وفي ضوء غياب تعريف رسمي لمفهوم الشراكة الاستراتيجية بين بلدان من هذا النوع، فليس أمام هذه الدراسة إلا مزج هذا المفهوم بأمثلة مبنية على المعلومات من خلال انتهاج أسلوب الحالات الدراسية. وبخلاف ذلك، فإن إعلان أي «شراكة استراتيجية» بين هذه الدول سيعامل على أنه شكل من أشكال الخطاب الدبلوماسي فقط، وهو ما يجافي الحقيقة والواقع.

وعلى الرغم من أن كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة، لم تحددا بشكل واضح ودقيق معالم «الشراكة الاستراتيجية» التي أقامتها،

فإنه بات واضحاً أن فحوى هذه الشراكة، وفي ضوء المجالات التي تغطيها، والدوافع التي تقف وراءها، يكمن في توطيد أسس التعاون الاقتصادي، وفي مقدمة ذلك، التعاون في مجال الطاقة النووية، مع الأخذ في الاعتبار قطاعي النفط والغاز، وصولاً إلى الميادين العسكرية، وذلك من خلال تبادل الخبرات، وتوظيف المعدات الحربية، واتخاذ تدابير مشتركة لمحاربة القرصنة، من دون استبعاد تعزيز العلاقات الثقافية والصحية كهدف بعيد المدى لهذه الشراكة. وبهذا، فإن الشراكة الاستراتيجية بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة، جاءت مغايرة للشراكة المعتادة بمعناها العام التي تتخذ من الطابعين الأمني والعسكري المحور الجوهري؛ فمع الاهتمام بالأهداف والمقاصد الأمنية في شراكتها، فإن أول ميادينها الملموسة قد تجسّد في بعدها المدني.

أرست دولة الإمارات العربية المتحدة أسس شراكة استراتيجية مع جمهورية كوريا الجنوبية في ديسمبر 2009؛ بدءاً بمشروع بناء محطات للطاقة النووية بوصفها فرصة متاحة، وهو ما يعني التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية كمبادرة رائدة، مع أخذ ميادين التعاون الاقتصادي المدني الأخرى في الحسبان، مثل تطوير حقول النفط والغاز، وكذلك التعاون العسكري، وتضاضر جهود الدولتين لمحاربة القرصنة، وصولاً إلى التعاون في المجالين الثقافي والصحي ضمن الأهداف البعيدة المدى لهذه الشراكة. وتمثل هذه الشراكة في جوهرها ركناً أساسياً من كل من استراتيجية كوريا الجنوبية الخاصة بالشرق الأوسط من جهة، وسياسة «التطلع شرقاً» التي صارت تتبناها دولة الإمارات

العربية المتحدة من جهة أخرى. وفي هذا الخصوص، فإن المهمة الأكثر حيوية هنا، تتمثل في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية المبرمة، كماً ونوعاً، خلال السنوات القليلة المقبلة؛ ليس بهدف تميمين العلاقات بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، بل أيضاً مع دول منطقتي شرق آسيا والشرق الأوسط.

وبالنسبة إلى كوريا الجنوبية، فإن إبرام «الشراكة الاستراتيجية» يعكس رغبتها القوية التي تقف وراء الجهد الدؤوب الذي تبذله من أجل شغل موقع الصدارة في ميدان التعاون بين المنطقتين. وفي هذه الحقبة التي تأججت فيها الأزمة المالية العالمية، فإن ثمة مزايا واسعة النطاق باتت تصب في مصلحة كوريا الجنوبية؛ فبإمكانها، كدولة صغيرة صاعدة، أن تؤدي دوراً غير مسبوق في تنسيق العلاقات

الدولية القائمة بين دول منطقتي شرق آسيا والشرق الأوسط.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد شرعت في الانتقال إلى عصر ما بعد الوقود الأحفوري، والعمل في الوقت نفسه على تنويع مصادر قدراتها الأمنية مستعينة بكوريا الجنوبية لهذا الغرض. ومن خلال مشروع بناء محطات للطاقة النووية، تركز دولة الإمارات العربية المتحدة جل اهتمامها على أمن الطاقة؛ أي تفادي حدوث أي نقص في إمداداتها من الطاقة الكهربائية. وحتى إبان عمليات التنقيب التقليدية عن النفط والغاز، كانت تعلق أهمية قصوى على بناء أنظمة الحماية البيئية، وقد حققت إنجازات كبيرة في هذا الشأن. وفي عصرنا هذا، فإن أكثر إمدادات الطاقة ومواردها «نظافة» واستقراراً، إنما يتأتى من الطاقة النووية؛ ومن هنا فلن يكون خافياً تبني دولة الإمارات العربية المتحدة،

